في خطوة عدها المراقبون متأخرة

المالكي يوعز بتوزيع ثلاث حصص من المواد التموينية للعوائل الفقيرة

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي – وكالات

في خطوة عدها المراقبون متأخرة أوعز رئيس الوزراء نوري المالكي بتوزيع ثلاث حصص من المواد التموينية إلى العوائل الفقيرة وحصتين لبقية العوائل، مشيرة إلى أن العراق سيتسلم ١٩٠ ألف طن من السكر قريباً.

وقال بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء إن المالكي أوعز بتوزيع ثلاث حصص غذائية على العوائل الفقيرة وحصتين لبقية العوائل.

وأضاف البيان: تم التعاقد على استيراد ١٩٠ ألف طن من مادة السكر لتوزيعها على المواطنين خلال الأسبوعين المقبلين ضمن مفردات البطاقة التموينية".

وأوضح البيان أن توجيه المالكي جاء خلال ترؤسه اجتماعاً في مكتبه ضم كلاً من وزير التجارة وكالة روز نوري شاويس ووكيلي الوزارة ومدير عام الشركة العامة لتجارة الحبوب ومدير عام المواد الغذائية ومحافظ بغداد وعدداً من رؤساء الشركات العراقية المجهزة لوزارة التجارة".

وكان المالكي أعلن، الأحد الماضي، أن مجلس الوزراء قرر منح كل فرد عراقي مبلغ ١٥ ألف دينار كتعويض عن نقص البطاقة التموينية.

وتعاني مفردات البطاقة التموينية في العراق التي توزع على معظم سكانه منذ فرض العقوبات الاقتصادية على العراق في العام ١٩٩١ من تلكؤ في عملية التوزيع إضافة إلى رداءة النوعية مما أثار احتجاجات شعبية كثيرة في الآونة الأخيرة.

وكانت اللجنة المالية في البرلمان العراقي أعلنت، مطلع شباط الجاري، عن الاتفاق مع رئيس البرلمان ووزير المالية على إعادة مشروع قانون الموازنة العامة إلى الحكومة لإجراء بعض التعديلات الجديدة عليه، فيما كشفت عن اقتراح قدمه رئيس البرلمان، يقضي بإناطة مسؤولية البطاقة التموينية بالحكومة المحلية ومجالس المحافظات، بدلاً من وزارة التجارة.

وتنص المادة (٩٤ رابعا) من الدستور العراقي، بأنه على اللجنة الاقتصادية والاستثمار مراقبة العقود المبرمة لاستيراد الحصة التموينية وضمان الانسيابية وعملية التوزيع.

وتشمل مفردات الحصة التموينية للفرد الواحد، الأرز، والطحين، والزيت النباتي، والسكر، والشاي، ومسحوق الغسيل، والصابون، والحليب المجفف (للكبار)، والحليب المجفف (للصغار)، والبقوليات كالعدس والفاصوليا والحمص، الا انها قلصت الى خمسة مواد خلال العام الماضي ٢٠١٠ وتقدر قيمة هذه المواد بالنسبة للفرد الواحد في السوق المحلية بنحو ١٠ دولارات من دون احتساب حليب الأطفال، في حين يتم الحصول عليها عن طريق البطاقة التموينية بمبلغ ٥٠٠ دينار فقط.

إلى ذلك ضيّفت لجنة الشؤون الاقتصادية والاستثمار بمجلس النواب يوم الخميس الماضي نائب رئيس الوزراء وزير التجارة بالوكالة رو□ نوري شاويس ووكيلي وزارة التجارة والمفتش العام وعددا من المدراء العامين فيها لمناقشة مفردات البطاقة التموينية والتخصيصات المالية وخطط الوزارة لتوفيرها وسرعة توزيعها وإيصالها إلى المواطن العراقي.

وذكرت مصادر صحفية مطلعة أن شاويس قدم في بداية الجلسة عرضاً لآليات عمل الوزارة وكذلك كيفية تجهيز وتوزيع مفردات البطاقة التموينية واحتياطي الوزارة منها ومناشئ المواد الغذائية الداخلة فيها كما أوضح الجهود المبذولة من قبل كل كوادر الوزارة لتجاوز الازمة الحالية في نقص بعض مواد السلة الغذائية.

وحدد وزير التجارة وكالة بحسب المصادر رؤيته في كيفية تحسين نوعية المواد من خلال التعاقد مع شركات رصينة ووضع آليات لتفادي التأخير من خلال التعاقد والتجهيز ضمن العقود طويلة الأمد مع التأكيد على فحص المواد الغذائية والعمل على تعزيز الخزين الإستراتيجي لها.

و استمع أعضاء اللجنة البرلمانية إلى إجابات وشروحات الوكلاء والمفتش العام للوزارة والمدراء العامون حول أسعار وآليات شراء المواد وطرق النقل والتوزيع لمفردات البطاقة التموينية.

من جانبها أكدت وزارة التجارة أن مخصصات مفردات البطاقة التموينية غير كافية، فيما أشار عضو في اللجنة الاقتصادية إلى أن البرلمان سيحاسب أي خلل يقع في جميع مفاصل الوزارة.

وقال وزير التجارة وكالة روز نوري شاويس لـ"السومرية نيوز"، إن "المخصصات التي رصدت لمفردات البطاقة التموينية غير كافية لتأمين كافة المواد الغذائية والكميات المطلوبة".

وأضاف شاويس أن الجلسة التي جمعته مع اللجنة الاقتصادية في البرلمان هدفت إلى البحث في موضوع البطاقة التموينية والمشاكل التي تعترض تأمين الكمية الغذائية المطلوبة لـ٣٢ مليون عراقي".

من جهتها، قالت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني عقب الاجتماع لـ"السومرية نيوز"، إن "الميزانية التي خصصت لمفردات البطاقة التموينية تبلغ أقل من ثلاثة مليارات دولار أميركي في وقت تحتاج إلى أكثر من سبعة مليارات دولار"، مشيرة إلى "رفع قضايا عدة من وزارة التجارة ضد أصحاب المواد التالفة".

وأضافت الدايني أن "رقابة البرلمان سوف تكون على ارض الواقع، كما ستتم محاسبة أي خلل يقع جميع مفاصل وزارة التجارة والوزارات الأخرى".

وتتألف لجنة الاقتصاد والاستثمار من ستة عشر نائباً هم عبد الحسين ريسان، عبد الحسين عبطان، حسين المركبي، محمد سلمان السعدي، سلمان محسن الموسوي، عبد العباس حمود، منال حميد هاشم، يوسف حجيم، احمد العلواني، ناهدة الدايني، قصي جمعة، عزيز شريف خضر، نورة سالم، محما خليل، جاسم محمد حسين، عامر الفايز.

وكان القيادي في التحالف الوطني حسن السنيد قد دعا في وقت سابق لـ"السومرية نيوز"، إلى حجب مفردات البطاقة التموينية عن غير مستحقيها، كاشفاً عن صلاحيات منحها رئيس الوزراء لوزارة التجارة للتعاقد في إطار توفير المستلزمات الضرورية، فضلاً عن إرسال كميات من مادتي السكر والطحين إلى عدد من المحافظات.

فيما أعلن وزير المالية رافع العيساوي عن مصادقة مجلس الوزراء على تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليار دينار توزع على المواطنين، بدلاً من المواد التي لم تصرف لهم ضمن مفردات البطاقة التموينية.

وشهدت العاصمة بغداد انطلاق تظاهرات، في الخامس من شباط الجاري، في شارع المتنبي وسط العاصمة، وفي ساحة الفردوس ومنطقة الحسينية شمال بغداد، مطالبين الحكومة بتغيير سياساتها وإيجاد سبل لتحسين الخدمات، كما دعوا أعضاء مجلس النواب إلى الإيفاء بوعودهم التي قطعوها أمام الشعب خلال حملاتهم الانتخابية.

كما شهدت محافظات البصرة وميسان وبابل والديوانية وواسط والأنبار والنجف، اليوم، تظاهرات مشابهة تطالب الحكومة المركزية بتحسين مفردات البطاقة التموينية، وتحتج على سوء الخدمات المقدمة للمواطنين.

إلى ذلك كشف نائب عن التحالف الوطني عن مقترح لتوفير مفردات البطاقة التموينية من قبل المحافظات والحكومات المحلية، معتبراً أن الفساد المالي والإداري يؤخر وصولها إلى المواطنين.

وقال النائب إبراهيم الركابي لـ"السومرية نيوز"، إنه "تم اقتراح تخويل الحكومات المحلية توفير مفردات البطاقة التموينية على وزير التجارة وكالة روز نوري شاويس خلال الاجتماع مع اللجنة الاقتصادية"، مقترحاً أن "يتم أخذ محافظتين كنموذج لتطبيق هذه التجربة، وفي حال نجاحها يتم تطبيقها في بقية المحافظات".

وكان مجلس محافظة واسط أكد في وقت سابق استعداده لتوفير مفردات البطاقة التموينية لمواطني المحافظة بشكل أفضل من وزارة التجارة، مبيناً أنه قدم طلباً بهذا الخصوص إلى مجلس الوزراء للحصول على موافقته.

وكان مجلس محافظة بابل قد صوت الأسبوع الماضي بالإجماع على قرار تولي المحافظة مسؤولية استيراد وتوزيع مفردات البطاقة التموينية على مواطنيها بدلاً من وزارة التجارة، بالاعتماد على مخصصات مالية من الحكومة الاتحادية.

وأعرب الركابي عن "الخشية من أن يتحول الفساد الإداري إلى المحافظات التي سيتم تطبيق التجربة فيها"، معتبراً أن "قلة مخصصات مفردات البطاقة التموينية ليست السبب الوحيد لتردي وصول الحصة التموينية، بل الخلل في الآلية ككل".

وأوضح الركابي أن "الفساد الإداري والمالي الكبير في وزارة التجارة يعيق توفير تلك المفردات سواء في الموانئ أو المخازن أو خلال النقل".

وكان وزير التجارة وكالة روز نوري شاويس قال في حديث سابق لـ"السومرية نيوز"، إن المخصصات التي رصدت لمفردات البطاقة التموينية غير كافية لتأمين كافة المواد الغذائية والكميات المطلوبة.

وكان القيادي في التحالف الوطني حسن السنيد قد دعا، اليوم الخميس، في حديث لـ"السومرية نيوز"، إلى حجب مفردات البطاقة التموينية عن غير مستحقيها، كاشفاً عن صلاحيات منحها رئيس الوزراء لوزارة التجارة للتعاقد في إطار توفير المستلزمات الضرورية، فضلاً عن إرسال كميات من مادتي السكر والطحين إلى عدد من المحافظات.

وكانت الحكومة قد أصدرت، العام الماضي، قراراً يقضي بحجب مفردات البطاقة التموينية عن أصحاب الدرجات الوظيفية العليا، بالتزامن مع حصول نقص بمفردات البطاقة التموينية، بسبب العجز الذي أصاب الموازنة التشغيلية للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، بحسب وزارة التجارة.

وعلى صعيد ذي صلة وقال مدير عام المواد الغذائية في وزارة التجارة سعد صاحب لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إن "رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز إلى وزارة التجارة خلال اجتماع مع الكادر المتقدم في الوزارة بضرورة توزيع مادة السكر التي لم توزع على المواطنين طيلة الشهرين الماضيين خلال الأيام القليلة المقبلة".

وتأخرت وزارة التجارة في تسليم مفردات البطاقة التموينية في اغلب المحافظات لأسباب تصفها بـ"الفنية". وفي الرابع من شباط/فبراير الجاري أعلنت وزارة التجارة العراقية عن تشكيل "خلية أزمة "لمعالجة مفردات البطاقة التموينية في المحافظات والمناطق التي تعاني من عدم وصول مفردات البطاقة التموينية.

وأوضح صاحب أن "الوزارة ستتوفر لديها كميات كبيرة من السكر خلال اليومين المقبلة بعد وصولها إلى الموانئ العراقية". مضيفا أن "الوزارة توصي بضرورة أن يسرع وكلاء المواد الغذائية إلى مراكز القطع التابعة للوزارة لتجارة بهدف الحصول على حصص العوائل التابعة لهم من مادة السكر".

يذكر أن التخصيصات المالية للبطاقة التموينية في موازنة العام الماضي بلغت ٣ ترليونات و٥٠٠ مليار دينار ما يعادل نحو٢,٩ مليار دولار.

واستبعدت وزارة التجارة إلغاء توزيع مفردات البطاقة التموينية خلال عام ٢٠١١، مؤكدة أن لديها خطة جديدة للنهوض بالجودة الغذائية لمفردات البطاقة.فيما قررت الحكومة العراقية في السادس من الشهر الجاري باحتساب ١٥ ألف دينار كتعويض عن كل مادة لم يتسلمها المواطنون من حصصهم التموينية.

مستهلكون: قراري تعويض البطاقة التموينية والتعرفة الكمركية يلقي بظلاله على منظومة الأسعار

كربلاء / وكالات

أعربت أوساط اجتماعية عن تذمرها من الارتفاع المفاجئ لأسعار السلع والبضائع لاسيما الغذائية منها في كربلاء .

فوجئ مواطنو كربلاء خلال الأيام القليلة الماضية بارتفاع أسعار المواد الغذائية إضافة إلى السلع الأخرى بالتزامن مع قرار الحكومة في فرض التعرفة الكمركية على البضائع المستوردة، فيما انعكس قرار مجلس الوزراء بتعويض المواطنين بمبلغ ١٥ ألف دينار مقابل النقص الحاصل في مفردات البطاقة التموينية هو الآخر على أسعار المواد خاصة السكر والزيوت والرز والدقيق (الطحين).

وأوضح المواطن رسول كاطع لوكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) بأن "أسواق كربلاء شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد الغذائية خاصة الضرورية منها كالرز و(الطحين) والزيوت فيما اختفى السكر بشكل ملفت للنظر في معظم الأسواق وهذا ما سبب تذمراً لدى المواطنين خاصة من أصحاب الدخل المحدود مع تراجع مفردات البطاقة التموينية".

وعزا كاطع "ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى قراري الحكومة العراقية في فرض التعرفة الكمركية على البضائع الداخلة إلى البلاد وتوزيع مبلغ ١٥ ألف دينار لكل فرد عراقي مقابل النقص بالمفردات التموينية، بالرغم من عدم توزيع هذا المبلغ حتى الآن، إلا إن السوق العراقية تتأثر بمثل هذه القرارات والتي يتخذها التجّار المحتكرين كطريقة لجني الأرباح".

فيما أكد نائل الأسدي، وهو صاحب محال لبيع المواد الغذائية في كربلاء لـ (أكانيوز) بأنّ "ارتفاع أسعار المواد الغذائية تزامن مع قراري الحكومة، وقد شهدت معظم الأسواق العراقية الارتفاع المفاجئ وكذلك انعدام بعض المواد الضرورية ومنها مادة السكر".

وقال "نتوقع أن تتزايد ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتي يحددها التجار المستوردون لها، وهذا الجشع والضرر من ارتفاع الأسعار لم يلحق بالمواطن فقط وإنما بالبائعين أيضاً والذين يضطرون إلى زيادة الأسعار بحسب ما يسعّره التجار"، مشيراً إلى "ضرورة أخذ التدابير اللازمة لمنع هذا الارتفاع ومنها وضع التسعيرة المحددة لكل مادة سلعية تدخل إلى البلاد"، واصفاً الارتفاع الحاصل "بالجنوني ويثقل كاهل المواطن البسيط".

من جانبها أكدت اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء عن وضعها للتدابير اللازمة لتدارك هذا الموقف الذي زاد من معاناة المواطن الكربلائي.

وقال طارق الخيكاني مسؤول اللجنة الاقتصادية في تصريحه لـ (أكانيوز): إن "الارتفاع الحاصل في الأسواق يعود لانعكاس قرار الحكومة العراقية بتعويض المواطنين عن النقص الحاصل في مواد الحصة التموينية".

وتابع الخيكاني، "قامت اللجنة الاقتصادية اليوم بتفعيل دور لجانها الرقابية والتفتيشية على الأسواق فضلا تحذير عدد من التجار الموردين للسلع إلى المحافظة خاصة التجار الذين يحتكرون بعض المواد ويقومون برفع أسعارها وهذه التدابير ستتدارك الارتفاع الحاصل".

وأضاف، "تم التعاون مع لجنة الجريمة الاقتصادية في محافظة كربلاء من أجل الكشف عن حالات الاحتكار والتلاعب بالأسعار من قبل التجار والبائعين وهناك العديد من الحالات التي كشفت عنها هذه اللجنة وسنحيل المتورطين إلى المحاسبة القانونية لينالوا جزاءهم".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد ذكر خلال مؤتمر صحفي عقد ببغداد في السادس من شباط الجاري أكد فيه أن مجلس الوزراء يسعى لربط توزيع مفردات البطاقة التموينية واستيرادها بمجالس المحافظات بعد عجز الحكومة المركزية من السيطرة عليها، مؤكدا أن "مجالس المحافظات تمتلك القدرة على توفير مفردات البطاقة التموينية".

يذكر أن الحكومة الاتحادية أصدرت العام الماضي قرارا يقضي بحجب مفردات البطاقة التموينية عن أصحاب الدرجات الوظيفية العليا في وقت يعتمد العراق على توفير مفردات البطاقة التموينية لعموم مواطنيه منذ عام ١٩٩١ حين تم فرض الحصار على العراق كجزء من العقوبات الدولية التي فرضت على نظام صدام حسين على خلفية غزوه للكويت.

فيما قالت كتلة التيار الصدري (الأحرار) إن نحو ١٣٠ نائبا رفضوا المصادقة على الميزانية الاتحادية ما لم يخصص جزء منها للشعب العراقي، في الوقت الذي طالب رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب السابق، والنائب المستقل حاليا صباح الساعدي الحكومة العراقية توزيع ٢٥٪ من إيرادات النفط على أفراد الشعب بشكل مباشر.

خبير: منظومة الأسعار تعالجها الدولة مع القطاع الخاص

بغداد / وكالات

دعا الخبير الاقتصادي مناف الصائغ الحكومة إلى عدم التدخل بتحديد الأسعار من خلال وضع مراقبة على السلع.

وقال الصائغ (للوكالة الإخبارية للأنباء): من الأخطاء التي كانت تقع بها الدولة هي فرض سلطتها على الأسعار ووضع رقابة على السلع، فهذا ليس من واجبها وإنما من يحدد استقرار الأسعار والبضائع هو آلية العرض والطلب في السوق".

وأضاف الصائغ: "من المفترض وجود خطة عمل لكل الأطراف ابتداءً من القطاع الخاص والتجار ورجال الأعمال والمستوردين، وان يكون سعر البضائع التي تقدم للمواطن متوفرة وبكميات كبيرة تجنباً من ارتفاع مفاجئ في الأسعار".

وأوضح الخبير المالي: "ليس من الصحيح أن نطلب جهة تحدد لنا الأسعار، وإنما حث القطاع الخاص والجهات المعنية أن يكون عرض البضائع بشكل مستمر ومرن يوازي قدرة الطلب على البضائع والاهتمام بالسلع التي تخص المواطن.

مصدر: ازمة المنتجات النفطية في واسط بسبب توقف خط الضخ مع مصفاة الناصرية

واسط / وكالات

قال مدير دائرة المنتجات النفطية في واسط كاظم دالي إن أحد أهم أسباب شح المنتوجات النفطية في المحافظة يعود إلى توقف خط الضخ ما بين مصفاة الناصرية ومستودع نفط الكوت إضافة إلى عدم وجود أسطول كاف من الصهاريج.

واضاف دالي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "أحد أهم أسباب شح المنتجات النفطية في المحافظة يعود إلى توقف خط ضخ النفط الذي يزود مستودع الكوت بالمنتجات النفطية من مصفاة الناصرية بمحافظة ذي قار".

وأوضح أن "محافظة واسط، هي من أولى المحافظات التي تتأثر بأية أزمة للمشتقات النفطية في العراق بسبب عدم وجود شركة ناقلة للمشتقات النفطية ولعدم تشغيل خط الضخ الناقل مع محافظة ذي قار فضلا عن عدم وجود مصفى في المحافظة".

وبين دالي أن "محافظة واسط مخصص لها ٧٢ ألف لتر من النفط الأبيض في هذا الفصل وهذه الكمية قليلة جدا مقارنة بتعداد المحافظة الذي يصل إلى مليون ومائة نسمة".

وقال إن "محافظة واسط تحتاج إلى ١٦٥ صهريجاً من اجل حل أزمة المشتقات النفطية بينما لا يتوفر لدى المديرية إلا ٢٧ صهريجا حكوميا و٩٧ صهريجا عائدة لأصحاب المحطات الأهلية".

وكشف مدير المنتجات النفطية أن "دائرته جهزت خمسة ملايين لتر من زيت الكاز للفلاحين ضمن خطتها للموسم الزراعي الشتوي، وهي كمية جيدة مقارنة بما قامت به محافظات أخرى". يعد مستودعاً لخزن المنتجات النفطية المختلفة ليقوم بدوره بتزويد المحطات بتلك المنتجات عبر صهاريج النقل الحوضية.

أسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠